محضر الجلسة رقم 729

التاريخ: الثلاثاء 09 ذو الحجة 1431 (16 نونبر 2010)
الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثانية عشر زوالا والدقيقة السادسة عشر.
جدول الأعمال: تقديم مشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السادة وزراء الدولة،
السيدات الوزيرات،
السادة الوزراء،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارين المحترمين،

تطبيقا للدستور والقانون التنظيمي للمالية ولأحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص مجلسنا اليوم هذه الجلسة للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية لتقديم مشروع قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير أريد أن أذكركم أن لدينا مباشرة جلسة خاصة بالأسئلة الشفوية - الجلسة الأسبوعية - وستكون اليوم محورية، ثم تليها كذلك مباشرة جلسة تشريعية تخص الدراسة والتصويت على نصوص تشريعية جاهزة.

الكلمة للسيد وزير المالية المحترم.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين،

قالوا لي عندي 50 دقيقة، غادي نحاول نحترم الوقت.

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لعرض الخطوط الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2011 كما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب.

إن هذا المشروع الذي يهدف لتحصين المكتسبات والاستجابة لتحديات المرحلة اعتبارا لآفاق التحولات الجهوية والدولية، قد تم بناء مضامينه على ضوء التوجيهات الملكية السامية التي أتت بها خطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مناسبات عدة، كما هو الشأن بالنسبة للخطب الأخيرة بمناسبة عيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية الحالية.

كما يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ الحكومة لالتزاماتها المتضمنة في التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان في بداية الولاية التشريعية، والذي على أساسه نالت الحكومة ثقة ممثلي الأمة، إضافة إلى التصريح المقدم في منتصف الولاية قبل بضعة شهور.

ويأتي هذا المشروع لتحصين المكتسبات التي حققها الشعب المغربي بكل مكوناته على طريق الوحدة والنماء والديمقراطية تحت القيادة المتبصرة والمقدامة لصاحب الجلالة، والتي لا تزيده إلا عزما على استمرار التعبئة الوطنية من أجل ترجمة التوجهات الأساسية لبلادنا على أرض الواقع، والتي تحظى بإجماع وطني قل نظيره.

ويوجد على رأس هذه المكتسبات الالتحام التام للشعب المغربي بكل أطيافه حول المبادرة الشجاعة للحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية كحل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، والتي حظيت بدعم دولي وازن في مواجهة منطقا الانفصال والتعنت ضدا على الحقوق التاريخية للشعب المغربي وعلى طموح شعوب المنطقة في الوحدة والديمقراطية، كما أنها أحدثت قطيعة مع المقاربات التي أكدت الأمم المتحدة عدم قابليتها للتطبيق، وأطلقت مسارا إيجابيا وواقعيا للتفاوض الأممي كما جاء ذلك في الخطاب الملكي السامي بمناسبة إحياء الذكرى 35 للمسيرة الخضراء.

إن خطاب جلالة الملك نصره الله مكن من وضع خارطة طريق مستقبلية، أكدت العزم على المواجهة الصارمة للمناورات الانفصالية ومواصلة تنفيذ محاور الإستراتيجية المندمجة من خلال إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، والتي ستكون الأقاليم الصحراوية في صدارة إقامتها.

وسيحدث هذا الورش تحولا نوعيا على أنماط الحكامة الترابية لبناء مؤسساتي متقدم، سيمكن من توسيع التدبير الديمقراطي الجهوي وتعزيز أسس دولة الحق والقانون بآليات جهوية ومحلية، وسيمكن من بلوغ أعلى درجات الفعالية للسياسات العمومية استنادا إلى مبادئ القرب والمشاركة.

وتشكل هذه المبادرات السامية جوابا إستراتيجيا على كل محاولات النيل من وحدتنا الترابية، ومن ضمنها الأحداث التي عرفتها مدينة العيون مؤخرا، والتي كشفت حجم ونوعية الأساليب الهمجية التي يستعملها الأعداء، مستغلين أجواء الانفتاح الديمقراطي التي يعيشها المغرب.

وقد كانت هذه الأحداث التي سقط فيها شهداء الواجب مناسبة أخرى لتأكيد مدى الاستعداد للتضحية دفاعا عن الوطن وعن ثوابت الأمة ومقدساتها مهما كان الثمن، كما كانت مناسبة أخرى لإبراز حجم الضغينة التي يحملها لبلادنا ولمشروعها الحضاري الديمقراطي أولئك الذين يقفون وراء شرذمة المجرمين.

وموازاة مع ذلك، فإن المغرب ماض في تجسيد مشروعه وتحديث بنياته، لا فيما يتصل بالجانب المؤسساتي من خلال مشروع الجهوية الموسعة أو التدبير المتجدد للشأن الديني أو إصلاح القضاء أو إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا فيما يتصل بالجانب التنموي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد مكنت دينامية الإصلاحات الهيكلية ونجاعة الاختيارات الإستراتيجية التي انخرطت فيها بلادنا من خلق إطار ساهم على مناعة اقتصادنا الوطني وضمان نسبة نمو مرتفعة مقارنة مع المحيط.

كما ساهم في تنويع روافد النمو ما وفر مناخا يبعث على التفاؤل، ويمكن من خلق شروط الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي رغم التراجعات المسجلة على مستوى الاقتصاد العالمي، ويفتح بالتالي أفقا جديدة للتوازن المجالي وللتنمية البشرية المستدامة.

وهكذا، فقد حقق الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2010، تجسدت أساسا في تسجيل نسبة نمو بمعدل 4,8% مع التحكم في معدل التضخم في حدود 2% وحصر عجز الميزانية في 2% والمديونية في 49% من الناتج الداخلي الخام وعجز ميزان الأداءات في حوالي 4%.

لقد تحققت هذه الأهداف في ظل ظرفية دولية مطبوعة بتحولات عميقة، أفرزتها الأزمة المالية والاقتصادية الشاملة التي عرفها العالم منذ 2008، فبينما أحدثت إعادة الهيكلة والأزمات القطاعية رجة قوية بالأنظمة الإنتاجية للبلدان المتقدمة، برزت بشكل متصاعد قوى الاندماج والمنافسة لرسم خريطة جديدة للاقتصاد العالمي، ما أسفر عن انبثاق جغرافية جديدة للنمو، تتميز بتعزيز موقع البلدان الصاعدة على حساب الأقطاب التقليدية.

هكذا، قد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2011 في سياق دولي لازالت تطبعه العديد من الصعوبات، إذ رغم التحسن المسجل منذ منتصف السنة الماضية فإن الاقتصاد العالمي لازال يعاني من عدم الاستقرار، فإذا كانت التوقعات تشير إلى أن انتعاش الاقتصاد العالمي سيتواصل خلال السنتين المقبلتين، فإنها تؤكد في نفس الوقت أنه سيظل هشا تشوبه مخاطر متعددة، ونخص بالذكر أساسا ما تعانيه الاقتصاديات المتقدمة من أزمة في المديونية والمالية العمومية وعدم استقرار القطاع المالي وكون الانتعاش المرتقب لا يسمح بخلق فرص الشغل الكافية لامتصاص البطالة، بالإضافة إلى تزايد تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، خصوصا ما يتعلق منها بأسعار الصرف وبأسعار الطاقة والمواد الأولية.

وعليه، فإذا كان من المرتقب أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 4,8 في هذه السنة و4,2 خلال السنة المقبلة، فإن نمو البلدان المتقدمة سينحصر في حدود 2,7% سنة 2010 و2,2 سنة 2011، بينما من المنتظر أن يبلغ معدل النمو في السنة المقبلة 5% بالنسبة لمنطقة MENA (Middle East and North Africa) التي ينتمي إليها المغرب، شمال إفريقيا والشرق الأوسط، و5,5%بالنسبة للقارة الإفريقية.

كما ينتظر أن تعرف التجارة العالمية انتعاشا بنسبة 11,4% سنة 2010 و7% سنة 2011 بعد التراجع الذي عرفته برسم سنة 2009، والذي بلغ 11%-.

وبخصوص منطقة الأورو، الشريك التجاري والمالي الأساسي لبلادنا، فإن آفاق نموها تبقى نسبيا محدودة، حيث لن تتعدى نسبة 1,7%هذه السنة و1,5% خلال السنة المقبلة، كما تبقى محاطة بإكراهات عديدة مرتبطة أساسا ببرامج التقشف المسطرة في إطار سعي دول هذه المنطقة إلى إعادة التوازن لماليتها العمومية وإلى مواجهة أزمة مديونيتها.

إن هذه التطورات المتميزة بعدم الاستقرار على المستوى العالمي، بالقدر الذي تستدعي الحذر والتتبع اللصيق لمستجدات الظرفية لضمان التفاعل المتوازن والسريع مع الأحداث، فإنها تفرض - في نفس الآن - التمسك بروح المبادرة من أجل الاستفادة من الهوامش التي تتيحها التحولات الجديدة قصد ضمان موقع جديد لبلدنا ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية، وذلك عبر تحصين مكامن القوة في اختياراتنا الاقتصادية والمالية، وعلى رأسها مواصلة الإصلاحات الكبرى وتوفير إمكانيات الاستثمار لتمويل رافعات النمو وتنمية النسيج الاقتصادي والمحافظة على صحة التوازنات المالية باعتبارها الشروط الأولية لدعم التشغيل وصيانة القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي هذا الإطار، فإن المقاربة التي انتهجتها بلادنا فيما يخص تدبير المرحلة، ارتكزت على أولوية النمو باعتباره العامل المحصن للنسيج الاقتصادي وللتوازنات المالية والاجتماعية انطلاقا من ثقتنا الراسخة في مؤهلات وطاقات بلادنا وقدرتها على ضبط المعادلة الصعبة بين دعم النمو والتشغيل والتنمية البشرية وبين محدودية إمكاناتنا، كما اعتمدت منطق الاستباق والتشاور وفق منهجية جديدة لرصد ومتابعة التطورات واتخاذ القرارات المناسبة.

كما قامت هذه المقاربة على القياس الدقيق لمستوى تقدمنا وللحجم الحقيقي لكل مجال وكل قطاع في اقتصادنا وعلى التحديد الموضوعي والواقعي لنقط قوتنا وضعفنا، وهو المنظور الذي أتاح لنا التمسك بخيار دعم النمو ومواصلة المسار التنموي الذي اتبعناه إيمانا بنجاعته، ما أهلنا للاستمرار في الدفع بالرافعات الكبرى لنموذجنا التنموي بما يعنيه من توازن بين متطلبات النمو السليم وأهمية التحسين المستدام لشروط عيش المواطنين.

وإذا كان الواقع المباشر يؤكد صحة هذا الاختيار، فإن الحكومة منفتحة على كافة الآراء والاقتراحات من أجل مزيد من الفعالية في تدبير المرحلة بما

يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية لبلدنا في ترسيخ مسارنا ضمن الاقتصاديات الصاعدة.

لقد حافظت البنيات الأساسية للاقتصاد الوطني على سلامتها وديناميتها في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تم تسجيل تأثيرات سلبية على بعض القطاعات المرتبطة أساسا بتقلبات الظرفية الدولية بشكل طبيعي دون تهويل أو مبالغة لأن فرضية الإفلات المطلق من انعكاسات الظرفية العالمية تعني أن لا تكون لاقتصادنا أية روابط بالعالم المحكوم بالشمولية.

هكذا تمثلت الانعكاسات الظرفية على اقتصادنا أساسا في تراجع الاستثمارات الخارجية وتراجع الطلب الخارجي وتنامي أعباء المقاصة لدعم المواد الأساسية بفعل ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية وبفعل تقلبات سوق العملات، غير أن هذه السنة شهدت عودة الدينامية للقطاعات المتضررة جراء الأزمة حسب ما تؤكده المعطيات الأخيرة حول الظرفية الاقتصادية الوطنية.

كما ساهمت التدابير المتخذة في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية في تدارك الوضعية، ومكنت على الخصوص من الحفاظ على مناصب الشغل وحماية النسيج الإنتاجي، فباستثناء الاستثمارات الخارجية، سجلت كل مكونات ميزان الأداءات تحسنا ملموسا، مستفيدة من عودة انتعاش الطلب الموجه للمغرب هذه السنة بعد التراجع الذي تم تسجيله خلال السنة الماضية.

هكذا، عرفت الصادرات المغربية من السلع انتعاشا ملموسا إلى حدود أكتوبر 2010، حيث ارتفعت إجمالا بنسبة 26,8%، و15% دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته بعد انخفاض بنحو 11,5%في نفس الفترة من السنة الماضية.

وقد مكن هذا التحسن من رفع معدل تغطية الصادرات للواردات بالنسبة للسلع إلى 49,3% خلال العشرة أشهر الأولى من هذه السنة، مقابل 44,1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية، أي أن التغطية ربحت أزيد من 5 نقط في سنة واحدة، هذا فيما بلغ حجم تغطية الصادرات للواردات بشكل إجمالي أي من السلع والخدمات مجتمعة 74% عند متم شتنبر من هذه السنة.

إن هذه التطورات تؤكد عودة الدينامية للقطاعات المتضررة من الظرفية العالمية، خاصة منها الموجهة للتصدير، فقد حققت مبيعات قطاع السيارات والصناعات الإلكترونية ارتفاعا ملموسا بنسبة 39,5% بالنسبة للسيارات، و22,6% بالنسبة للإلكترونيك خلال العشر الأشهر الأولى من السنة الجارية، فيما عرفت صادرات الأنسجة والملابس تداركا لوتيرة انخفاضها بين شهري يونيو وأكتوبر من 17-% إلى 3.3-%.

أما بخصوص صادرات قطاع الطائرات، فقد سجلت ارتفاعا ب 2,2% بعد انخفاض ديال 2% خلال التسع أشهر الأولى من السنة الجارية.

وعلى العموم، فقد تأكدت قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة تبعات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وذلك بفعل الالتزام بالاختيارات الإستراتيجية والتنموية، ممثلة في المشاريع الكبرى المهيكلة وفي تنويع مصادر النمو وتثبيت الإستراتيجيات القطاعية ودعم القطاعات الاجتماعية وتحصين القدرة الشرائية للمواطنين كثوابت لمنهجيتنا الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حرصت الحكومة في ظل إكراهات الظرفية الدولية المضطربة على رصد 400 مليار درهم كاستثمارات عمومية ما بين 2008 و2010، حيث تمت مضاعفتها خلال ثلاث سنوات لتنتقل من 84 مليار درهم سنة 2007 إلى 163 مليار درهم سنة 2010.

كما عملت الحكومة على اعتماد أسلوب الحكامة المجالية في تدبير هذه الاستثمارات، حيث بلغ حجم الاستثمارات الموزعة جهويا ما مجموعه 311 مليار درهم خلال الفترة 2008-2010، وتضاعفت بين سنتي 2007-2010 لتنتقل من 63 مليار إلى 128 مليار.

ويهدف هذا المجهود الاستثماري، بالإضافة إلى توفير وتأهيل البنيات التحتية والإنتاجية، إلى إبراز أقطاب جهوية للتنمية، تعزز الطاقة الاستيعابية للاستثمارات وتفتح آفاق واعدة للتوازن المجالي وخلق ظروف تنمية محلية مستدامة.

وتبقى الأوراش الكبرى في صدارة هذه السياسة، وتهم على الخصوص مجالات السدود، الطرق والطرق السيارة، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية، بالإضافة إلى إحداث أقطاب التنمية المندمجة، التي ترمي إلى تثمين مؤهلات الجهات المعنية وتعزيز قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخاصة.

ويندرج في هذا الإطار القطب التنافسي الجهوي لأكادير ضمن مخطط (Halieutis) وكذا قطب تنمية الجهة الشرقية، الذي يضم القطب التقني بوجدة والمنطقة الصناعية بسلوان ومنطقة اللوجيستيك بميناء الناظور، بالإضافة إلى القطب الفلاحي الذي يندرج في إطار مخطط المغرب الأخضر.

ويأتي في نفس السياق قطب التنمية المندمجة بالأقاليم الجنوبية، الذي يهدف إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجهة من خلال توسيع مينائي الداخلة وطرفاية، وإحداث مناطق للصناعة والأنشطة الاقتصادية بكل من العيون والداخلة وبوجدور والسمارة، ومركز للخدمات عن بعد بالداخلة، فضلا عن إنعاش التشغيل وتفعيل برامج السكن الاجتماعي وتنمية الواحات وتطوير الصناعة التقليدية وتنمية السياحة.

كما تمت عبر مختلف جهات المملكة برمجة أقطاب أخرى موجهة بشكل خاص لتثمين المؤهلات المحلية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن المشاريع الاستثمارية المهيكلة تستهدف أساسا الرفع من الطاقة التنافسية والتنموية لمختلف الجهات في إطار توازن اجتماعي ومجالي، وسأكتفي بتذكير مقتضب بأهم المشاريع الموجزة خلال الفترة 2008-2010 التي تؤكد منحاها

التصاعدي، وستجدون بيانات مفصلة عن ذلك ضمن الوثائق المقدمة إلى مجلسكم الموقر.

ففي مجال الطرق، وتنفيذا لما تعهدت به الحكومة في شأن رفع وتيرة إنجاز الطرق السيارة، بلغ معدل الإنجاز السنوي 160 كيلومتر حاليا بعد أن كان لا يتجاوز 40 كيلومتر سنويا، ليصل طول الشبكة الوطنية إلى 1100 كيلومتر عند نهاية شهر يوليوز 2010.

وفي مجال السدود والماء، تم إنجاز ثلاثة سدود كبرى بكل من الراشيدية وخنيفرة ومراكش، كما تواصل إنجاز تسعة سدود بكل من العرائش وتطوان وسطات وسوس ماسة ووجدة والعرائش والخميسات وصفرو وشيشاوة.

وبعد إتمام إنجاز ميناء طنجة المتوسط الأول وميناء طنجة المتوسط للمسافرين، تم إعطاء انطلاقة مشروع بناء ميناء طنجة المتوسط الثاني.

وإلى جانب أوراش البنية التحتية، همت الإستراتيجيات القطاعية، مختلف المجالات الحيوية لبلادنا من قبيل مخطط المغرب الأخضر الذي خصص له غلاف استثماري يقدر ب12,4 مليار درهم، مخطط (Halieutis) للصيد البحري 129 مليون درهم، الإستراتيجية المائية 19 مليار درهم، الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي 1,3 مليار درهم، الإستراتيجية السياحية 2,1 مليار درهم، رؤية 2015 للصناعة التقليدية 603 مليون درهم، الإستراتيجية الطاقية 27,4 مليار درهم، الإستراتيجية اللوجيستيكية 3 ملايير درهم سنويا.

وفي سياق مواجهة تداعيات الظرفية العالمية المضطربة، ركزت الحكومة على دعم النمو من خلال تقوية الطلب الداخلي، فبالإضافة إلى تطوير الاستثمار، تم التركيز على تقوية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تخفيض الضغط الضريبي على الدخل والزيادة في الأجور عبر تخصيص أزيد من 18,6 مليار درهم للحوار الاجتماعي كما تعلمون.

وقد انتقلت كتلة الأجور في الوظيفة العمومية من 66,7 مليار درهم سنة 2007 إلى 80,4 مليار درهم سنة 2010 لترتفع السنة المقبلة إلى أزيد من 86 مليار درهم، أي بزيادة إجمالية ناهزت 20 مليار درهم، ما ساهم إلى جانب إجراءات أخرى على رأسها الإصلاح الجبائي في الرفع من مستوى الدخل الفردي ب6,3%سنويا ما بين2007 و2010.

كما عملت الحكومة على تحصين القدرة الشرائية للمواطنين عبر تخصيص ما يفوق 72 مليار درهم لصندوق المقاصة قصد دعم المواد الأساسية، موازاة مع التحكم في معدل التضخم بنسبة 2%.

وهكذا، يبقى استهلاك الأسر مكونا أساسيا من مكونات الطلب الداخلي إلى جانب الاستثمار، حيث سيرتفع بنسبة 7,2% سنة 2010 متجاوزا نسبة 4,7% التي حققها سنة 2009.

من جهة أخرى تحسن أداء الاقتصاد الوطني في مجال توفير فرص الشغل، حيث تقلصت معدلات البطالة من حوالي 10% سنة 2008 لتستقر في حدود 9% حسب آخر تحيين هم الفصل الثالث من السنة الحالية.

وفي سياق تعزيز دعم القطاعات الاجتماعية، حظي قطاع التعليم بمجهود مالي غير مسبوق باعتباره إحدى الركائز الأساسية لمشروعنا المجتمعي، فالمستقبل رهين بمدى قدرتنا على الرفع من مؤهلاتنا البشرية عبر إصلاح التعليم وملاءمته لاختياراتنا الإستراتيجية ولمتطلبات الرقي لاحتلال موقع مشرف داخل عالم لا يعترف إلا بالمعرفة والقدرة على المنافسة.

وانطلاقا من هذه القناعة، عرفت الميزانية المرصودة لقطاع التعليم والتكوين زيادات مهمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ ارتفعت مخصصاتها بحوالي 13% سنويا، لتصل إلى 49 مليار درهم سنة 2010، بزيادة أكثر من 15 مليار درهم عن سنة 2007.

وقد تم في هذا الإطار توسيع العرض المدرسي من خلال افتتاح 359 مؤسسة تعليمية جديدة، و602 قسم للتعليم الأولي، وإعادة تأهيل 1068 مؤسسة تعليمية، و284 داخلية موزعة على كافة جهات المملكة.

وقد ساهمت الجهود المبذولة في إطار البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين من تحسين مؤشرات أداء النظام التعليمي الوطني، المتمثلة في تطور نسبة التمدرس لتبلغ 94,9% سنة 2009-2010 بالنسبة للفئة العمرية 16-11 سنة، مقابل 91,4% سنة 2007-2008.

وانصب العمل الحكومي من جهة أخرى على تنمية العرض الجامعي، وتطوير مسالك التعليم العالي من خلال الرفع من عدد الطلبة الجامعيين بنسبة 10%، لينتقل من 334 ألف طالب سنة 2008-2009 إلى 370 ألف طالب سنة 2009-2010، مع توجيه الجدد منهم إلى الشعب العلمية والتقنية، ليرتفع عددهم بين موسمي 2008-2009 و2009-2010 بنسبة 64% في علوم الهندسة، و13% في الطب، و3% في التجارة والتدبير، و11% في العلوم والتقنيات، و24% في التكنولوجيات.

كما حظي قطاع الصحة بنفس الأولوية والاهتمام من خلال العمل على تحسين ولوج المواطنين إلى العلاج، والتخفيف من تكاليفه، وضمان العدالة والإنصاف في العرض الصحي، وهذا ما يتجسد من خلال تقوية شبكة البنيات والتجهيزات الاستشفائية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات الصحية، حيث تم افتتاح المركز الاستشفائي الجامعي بفاس، وكذا الشطر الأول للمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش، بالإضافة إلى الشروع في إنجاز المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة.

هذا، بالإضافة إلى الشروع في بناء المستشفيات الإقليمية بالجديدة وتمارة وخنيفرة وسلا، وكذا بناء 15 مستشفى محلي بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى 1830 سرير.

وقد مكنت المجهودات المبذولة على مستوى هذا القطاع من تحقيق نتائج هامة على مستوى تقليص عدد وفيات الأمهات، لينخفض إلى 132

حالة لكل 100 ألف ولادة، عوض 227 حالة لكل 100 ألف ولادة المسجلة سنة 2007.

وعلى نفس النهج، عملت الحكومة على تعبئة العقار العمومي قصد توفير وتنويع منتوجات السكن الاجتماعي بما يتناسب والقدرة الشرائية للمواطنين، بالإضافة إلى تعزيز سياسة محاربة السكن الصفيحي، وسن التحفيزات الجبائية عبر إقرار إعفاءات ضريبية شاملة لفائدة السكن الاقتصادي والاجتماعي موجهة بشكل مباشر إلى الأسر المستفيدة من هذا السكن.

هذا فضلا عن تيسير حصول الأسر ذات الدخل المحدود وغير القار على قروض سكنية بفضل صناديق الضمان "فوكاريم" و"فوكالوج" التي ضمنت طوال هذه المدة قروضا قاربت 10 ديال المليار ديال الدرهم لفائدة أزيد من 63640 مستفيد.

وبالموازاة مع هذه المجهودات، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج استهداف الفئات الأكثر فقرا وهشاشة عبر تحسين الولوج إلى العلاج والتخفيف من تكاليفه في إطار نظام المساعدة الطبيعية، الذي انطلق كما تعلمون من جهة تادلة أزيلال في انتظار تعميمه على باقي جهات المملكة.

كما عملت الحكومة على إطلاق برنامج "تيسير" للدعم المالي المباشر المشروط بالتمدرس لفائدة الأسر الفقيرة، حيث ارتفع عدد المستفيدين إلى 300 ألف برسم سنة 2009-2010، بالإضافة إلى توزيع اللوازم المدرسية على 3,7 مليون تلميذ وتلميذة، فضلا عن توفير الزي الموحد لفائدة أكثر من 800 ألف مستفيد.

وقد مكنت هذه التدابير من تخفيض نسبة الهدر المدرسي بين سنة 2006-2007 وسنة 2008-2009 لتنتقل من 5,4% إلى 3,3% بالنسبة للتعليم الابتدائي، ومن 13,4% إلى 12,9% بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي، ومن 14,5 إلى 13% بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي.

وفيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تميزت الفترة 2008-2010 بإحداث أكثر من 20 ألف مشروع، كما تعلمون، ساهمت في الرفع من مستوى دخل أزيد من 4,8 مليون مستفيد في المناطق الأكثر فقرا، خاصة بالوسط القروي، وبلغ الغلاف المالي المرصد لهذه الغاية ما يناهز 4 مليار درهم خلال هذه الفترة.

وتجسيدا للأولوية التي يحظى بها العالم القروي، عملت الحكومة على بلورة سياسات مندمجة، تستهدف محاربة الفقر والهشاشة وتقوية البنية التحتية وتعميم الكهرباء والماء وفك العزلة باعتمادات مالية خلال هذه الفترة، بلغت حوالي 50 مليار درهم خلال الفترة 2008-2010.

وقد مكنت هذه السياسات من الرفع من نسبة تزويد العالم القروي بالماء الشروب، منتقلا بذلك من نسبة 85% إلى 91% ونسبة الكهرباء من 93 إلى 98%، فك العزلة من 61% إلى 72% متوقعة هذه السنة.

إن كل هذه المجهودات الاستثمارية والتنموية تمت في إطار الحرص على ضمان التوازنات الاقتصادية والمالية، ما مكن بلادنا من إحراز اعتراف دولي بمناعة اقتصادنا واستقرارنا المالي ونجاعة إستراتيجيتنا التنموية، ترجمه رفع تصنيف بلادنا إلى درجة استثمار.

وقد عزز هذا الاعتراف النجاح الذي حققه المغرب في إصدار سندات في السوق المالية الدولية بقيمة مليار أورو، كما تعلمون، مع استحقاق 10 سنوات مكرسا بذلك الثقة المتنامية للمستثمرين في الاقتصاد الوطني، كما يدل على ذلك سعر الفائدة المحصل عليه وكذا الحجم المرتفع للطلب من قبل المستثمرين ونوعيتهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن نجاح المغرب في تخطي الصعاب المصاحبة للظرفية الدولية الاستثنائية، بالقدر الذي وطد ثقتنا في الاختيارات المتبعة، ساهم كذلك في إذكاء عزمنا على الانتقال إلى مرحلة متقدمة أكثر فعالية في معالجة التبعات التي تحدثت عنها آنفا، والمتمثلة في تراجع الاستثمارات الخارجية وعدم مواكبة مستويات الادخار للحاجيات المتنامية للاستثمار في منظومتنا المالية ووتيرة نمو صادراتنا.

وعليه، فإن مرتكزاتنا في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2011 تمثلت في العمل على تحصين المكتسبات المحققة، بما يعنيه ذلك من المضي على نفس النهج في تمنيع الاقتصاد الوطني وتنويعه مع تعزيز هذا الاتجاه بتدابير جديدة لمعالجة انعكاسات الظرفية الدولية، أخذا في الحسبان كل التقلبات الدولية التي تستدعي المزيد من الحيطة والحذر، خاصة مع الوضعية التي تشهدها منطقة الأورو، على أن ضمان فرص النجاح لمزيد من الارتقاء بفعالية اختياراتنا يستدعي إبداع وسائل جديدة، تمكن من الحفاظ على وتيرة الاستثمار عبر الرفع من جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتيسير تعبئة التمويلات، خاصة الخارجية منها ودعم الادخار، فضلا عن إجراءات أخرى تروم مواجهة عدم استقرار الطلب الخارجي بتنويع منافذ التصدير وتقوية دعم المصدرين نحو الأسواق الواعدة.

كما يهدف مشروع قانون المالية إلى تحسين مناخ الأعمال والعناية بالمقاولات الصغرى والمتوسطة حفاظا على النسيج الإنتاجي وقدرته على توفير فرص الشغل وفق سياسة تدمج ما بين أهداف النمو وبين حسن توزيع ثماره من خلاله التركيز على القطاعات الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة والعناية بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

ومن أجل ذلك، يتضمن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة عددا من التدابير الجديدة التي تسعى الحكومة من خلالها إلى إحداث آليات كفيلة بفتح آفاق جديدة في عدد من المجالات.

ففي مجال تعبئة التمويلات والاستثمارات الخارجية، سيتم بعد موافقة ممثلي الأمة المحترمين خلق آليات جديدة ذات بعد إستراتيجي، تتمثل في إحداث صندوق يتم تمويله من 50% من العائدات المالية الاستثنائية المتحصل عليها من فتح أو تفويت حصص من رساميل مؤسساتنا العمومية.

وسيتم توجه هذه الآلية حصريا للقيام بدور الرافعة لاستقطاب الاستثمارات، خاصة منها الخارجية عبر المساهمة في المشاريع التي تندرج ضمن القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية لمواكبة الحاجيات المتنامية للإستراتيجية القطاعية ومساهمتها في توطين التكنولوجيا ودعم التشغيل والتصدير وتفعيل التنمية الجهوية.

وإضافة إلى الوجهة الجديدة التي ستتخذها هذه العائدات الاستثنائية، تتوخى الحكومة من هذه المبادرة تجسيد منظور جديد لتدبير الميزانية، يكرس استقلالها عن المداخيل المتحصلة عن تفويت مساهمات الدولة وفتح رساميل المؤسسات العمومية، مادام نضج مسارنا التنموي يؤهلنا اليوم لتحقيق التوازن المالي من عائدات النمو.

كما تم تحديد إجراءات عملية لإنجاح المركز المالي للدار البيضاء وفق ما أراد له صاحب الجلالة نصره الله، كمشروع للتموقع المالي على الصعيد الإفريقي بإشعاع دولي، وتهدف هذه الإجراءات إلى الرفع من الجاذبية تجاه المستثمرين عبر تحفيزات جبائية، توفر للمركز موقعا تنافسيا متقدما.

ومن المستجدات المتصلة بتحسين مناخ الأعمال من أجل تحفيز القطاع الخاص وإيلاء أهمية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ودعم القطاعات الاجتماعية وتنمية الادخار، يقترح مشروع قانون المالية تدابير تحفيزية، من قبيل تشجيع الادخار وذلك عبر الإعفاء الجبائي للأرباح المتحصلة في إطار مخططات الادخار في السكن والتعليم والأسهم، وكذا تمكين مؤسسات توظيف رأسمال المخاطرة من الإعفاء الضريبي بدون شروط.

كما تم اقتراح تطبيق سعر تحفيزي مخفض، لا يتجاوز نسبة 15% برسم الضريبة على الشركات، وذلك قصد تشجيع المقاولات الصغرى، فضلا عن اقتراح نظام جبائي تحفيزي يساعد على إدماج العاملين بالقطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي.

وفي مجال دعم البحث والإبداع والمساعدة على التأهيل التكنولوجي لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تقترح الحكومة تخصيص غلاف مالي يفوق 150 مليون درهم لهذا الغرض قصد تمكين المقاولة من مسايرة التطور التكنولوجي والعلمي وتوطين أنماط التدبير الحديثة، وستستفيد جمعيات السلفات الصغرى من تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، وهو إجراء يتماشى كذلك مع الأهداف الاجتماعية ودعم التشغيل والأنشطة المدرة للدخل.

وفي سياق العمل على موقعة بلادنا اقتصاديا وماليا واستراتيجيا في العلاقة مع محيطها القاري والدولي، سيتم تخصيص 200 مليون درهم من صندوق دعم الصادرات كمبادرة أولى قصد تحفيز المتدخلين الخواص العاملين منهم في مجال التصدير تحديدا على تكثيف التوجه نحو الأسواق الإفريقية، وذلك من أجل تقوية موقع بلادنا داخل هذه الأسواق والاستفادة من وتيرة النمو المشجعة على المستوى الإفريقي وتنويع شراكاتنا الاقتصادية وإيجاد منافذ جديدة لصادراتنا.

كما ستتخذ الحكومة تدابير تهم مساطر الصرف دعما لتموقع المستثمرين على مستوى القارة الإفريقية، حيث سيتم رفع سقف الاستثمارات المعفاة من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم إلى 100 مليون درهم.

ودعما لإستراتيجية الحكومة الهادفة إلى الرفع من حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء، يقترح المشروع تخفيض رسم الاستيراد إلى حده الأدنى، أي 2,5% لفائدة التجهيزات والمعدات المستعملة لهذه الطاقات مع تشجيع استعمال التجهيزات والآلات التي تسمح بترشيد استهلاك الطاقة.

إن هذه الإجراءات الجبائية، بالقدر التي تسعى إلى تمتين جاذبية وتنافسية اقتصادنا الوطني وتنمية نسيجنا المقاولاتي وتوفير فرص التشغيل، فإنها تدخل كذلك في سياق تصور للتفعيل التدريجي للإصلاح الجبائي قصد إرساء نظام أكثر توازنا ومرونة وأكثر قدرة على توفير شروط خلق الثروة من خلال توسيع القاعدة الجبائية وتخفيض الأسعار الضريبية، فضلا عن سن مساطر جديدة لتحسين علاقة الإدارة بالملزمين من قبل إحداث ميثاق للملز،م يحدد حقوقه والتزاماته فيما يتعلق بالمراقبة الجبائية، إضافة إلى إحداث نظام تفضيلي لفائدة المقاولات المصنفة التي توجد في وضعية جبائية سليمة.

لقد صيغ مشروع قانون المالية، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بما تقتضيه هذه الأولويات، حيث سيتم الحفاظ على دعم الاستثمار العمومي، الذي سيعرف ارتفاعا بقيمة 5 مليار درهم إضافية، ليبلغ 167,3 مليار درهم بما فيها 53,8 مليار درهم برسم الميزانية العامة قصد التمكن من مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية والإصلاحات الهيكلية وتعزيز التنمية البشرية.

وستجدون في الوثيقة الملحقة بالخطاب الذي سيوزع عليكم جردا مفصلا لأهم البرامج والمشاريع المدرجة وتوقعها الجغرافي.

لذا، سأكتفي بتقديم أهم الأوراش الكبرى المبرمجة برسم سنة 2011، والتي تتلخص فيما يلي:

مجال الطرق والطرق السيارة، رصد له 6,5 مليار درهم؛

- مواصلة إنجاز برنامج الطرق السيارة عبر الشروع في استغلال الطريق السيار فاس – وجدة، 320 كلم غادي تكمل، ومواصلة إنجاز الخط الثالث للطريق السيار الدار البيضاء - الرباط 60 كلم، وكذا الشروع في إنجاز المحور تيط مليل – برشيد - بني ملال 203 كلم، والمدار الخارجي للرباط 41 كلم؛

- تسريع وتيرة إنجاز البرنامج الوطني للطرق القروية، وسنستمر في معدل 2000 كلم سنويا، لتصل نسبة فك العزلة عن العالم القروي في آخر 2011 إلى 76%؛

- مواصلة إنجاز أشغال الشطر الأخير من الطريق الساحلي المتوسطي، الرابط بين تطوان والجبهة، على مسافة 120 كلم؛

- الشروع في إنجاز الطرق السريع الرابط بين تازة والحسيمة.

في مجال الموانئ: 3.9 مليار درهم؛

- مواصلة إنجاز الميناء الثاني للحاويات المركب المينائي لطنجة المتوسط؛

- الشروع في إنجاز ميناء آسفي للاستجابة للحاجيات الملحة للمكتب الوطني للكهرباء، ومواكبة متطلبات التنمية لجهتي دكالة عبدة ومراكش تانسيفت الحوز؛

- إنهاء الأشغال المينائية ببحيرة مارشيكا بالناظور.

في مجال السكك الحديدية: 7.1 مليار درهم؛

- انطلاق أشغال القطار فائق السرعة الرابط بين طنجة والقنيطرة ثم الدار البيضاء، بالإضافة إلى مواصلة تحديث الشبكة واقتناء آليات جديدة لتأهيل المحطات.

من جهة أخرى وبالإضافة إلى مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى، يهدف المجهود الاستثماري إلى تفعيل السياسات القطاعية، ففي إطار مخطط المغرب الأخضر، الذي يهدف إلى إحداث تطور نوعي في القطاع الفلاحي بوصفه أحد الأعمدة الرئيسية للتنمية، سيتم التركيز خلال سنة 2011 على مواصلة مجهودات الدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية في مجال التحفيز على الاستثمار، وبالخصوص سلاسل الإنتاج ذات المردودية العالية، وكذا متابعة الأشغال المتعلقة بتحويل 38 ألف هكتار من الري السطحي إلى الري الموضعي، وباستدراك التأخير الحاصل في تجهيز المساحات المتواجدة في سافلة السدود، وذلك بتجهيز مساحة تقدر ب 35000 هكتار.

هذا بالإضافة إلى مواصلة أشغال إنجاز القطبين الفلاحيين لجهة مكناس تافيلالت والجهة الشرقية، والشروع في بناء أقطاب فلاحية جديدة على مستوى جهات سوس ماسة درعة، تانسيفت الحوز وتادلة أزيلال.

وعلى مستوى التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي، ستتم مواصلة أشغال إنجاز 71 مشروع، تتعلق بغرس الأشجار المثمرة على مساحة 18 ألف هكتار، وكذا بناء وتجهيز 18 وحدة لتثمين المنتوجات النباتية واستصلاح مناطق الري على مساحة 1800 هكتار وخلق 12 تجمعا لمربي الماشية، وبناء وتجهيز 68 وحدة لتثمين الإنتاج الحيواني.

هذا بالموازاة مع انطلاق الأشغال في 91 مشروع، تتمحور حول غرس الأشجار المثمرة على مساحة 15 ألف هكتار وبناء وتجهيز 45 وحدة لتثمين المنتوجات النباتية، وخلق 14 تجمع لمربي الماشية واستصلاح مناطق الري على مساحة تناهز 1800 هكتار.

وقد سجل الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي ارتفاعا ب 17,5%، حيث انتقل من 5,7 مليار درهم في 2010 إلى 6,7 مليار درهم بالنسبة لسنة 2011.

كما ستتم مواصلة السياسة المائية القائمة على حماية وتقوية البنيات التحتية للماء الصالح للشرب بالوسط الحضري، وتعميم التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي، إضافة إلى تطوير قطاع تطهير السائل، وقد خصص لهذا الغرض غلاف استثماري يقدر ب 7 مليار درهم، وستعمل الحكومة وفقا للتعليمات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش الأخير على بلورة التوجهات الكبرى بشأن إعداد ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة في مشروع قانون إطار.

وقد بلغت إعتمادات الاستثمار المرصودة لقطاعات البيئة برسم سنة 2011 ما مجموعه 58 مليون درهم.

وفي مجال الصيد البحري، ستتم متابعة تنفيذ البرامج المعتمدة في إطار إستراتيجية (Halieutis) من خلال العمل على تعزيز البنيات التحتية عبر تسريع وتيرة إنجاز القطب التنافسي لأكادير، واستكمال إنجاز نقط التفريغ المجهزة بكل من الجديدة وإينوران وواد لاو وقرى الصيادين بكل من بيدوزة وشملالة، بالإضافة إلى المحافظة على الموارد من خلال وضع مخطط وطني لمراقبة جودة الأسماك والحد من الصيد غير المرخص وغير المقنن.

وقد تم رصد إعتمادات استثمار بمبلغ 680 مليون درهم لفائدة هذا القطاع برسم سنة 2011.

وفي إطار تفعيل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، ستتم متابعة إحداث المراكز الصناعية المندمجة من خلال إنجاز 11 مركز صناعي من بين 16 مركز مبرمج، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز مناطق الأنشطة الاقتصادية، كما يرتقب انتهاء أشغال بناء مشروع المركب الصناعي رونو في خلال نهاية السنة المقبلة.

وفي ميدان التكنولوجيات الإعلامية الحديثة، سيتواصل تفعيل إستراتيجية المغرب الرقمي عبر مواصلة برنامجي "جيني" وإنجاز، وكذا التشجيع على استعمال تكنولوجيات الاتصال بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال دعم المقاولات العاملة في هذا المجال.

وقد رصد لقطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة استثمار بمبلغ 667 مليون درهم برسم سنة 2011.

ولتعزيز النجاعة في التدبير الطاق،ي سيتم استكمال المخطط الوطني للتدابير الأولية في مجال الكهرباء، الذي يهدف إلى الرفع من القدرة الإنتاجية ب 4000 ميغاواط، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ البرامج الطموحة المتمثلة في المشروع المغربي للطاقة الشمسية بكل من ورزازات وسبخطاه وبوجدور

وعين بني مطهر وفم الواد بتكلفة 70 مليار درهم في أفق مساهمة الطاقات المتجددة كما تعلمون ب 42% من إنتاج الكهرباء.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الغلاف الاستثماري المخصص لهذا القطاع سيصل إلى 7,8 مليار درهم برسم سنة 2011.

كما ستواصل الحكومة تنفيذ الإستراتيجيات اللوجيستيكية الوطنية، التي تروم - كما تعلمون - تقوية التنافسية اللوجيستيكية للاقتصاد الوطني من خلال خفض التكاليف اللوجيستيكية من 20 إلى 15% في أفق 2015.

وسيتم انطلاقا من الغلاف الاستثماري المرتقب لهذا المخطط تعبئة 3 مليار درهم برسم سنة 2011 عبر مختلف المتدخلين.

ويقدر الغلاف المالي اللازم لهذه الإستراتيجية - كما تعلمون - ب 63 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2015، منها 18 مليار درهم ستتم تعبئتها من طرف الدولة والمؤسسات العمومية أي بمعدل 3 ملايير درهم كل سنة.

وبخصوص القطاع السياحي وتكريسا للنتائج الجيدة المحققة برسم رؤية 2010، ستعمل الحكومة وفقا للتعليمات الملكية السامية على الشروع في إنجاز رؤية 2020، والتي من المنتظر أن تحدث تطورات نوعية في قطاع السياحة، من شأنها تعزيز القدرة الإستقطابية لبلادنا وترسيخ أسس سياحة مستدامة.

ومن جهة أخرى، سيتم الاستمرار خلال سنة 2011 في الرفع من الطاقة الإيوائية لتصل إلى 183 ألف مقابل 97 سنة 2001، وذلك من خلال مواصلة إنجاز مخططات المغرب الأزرق ومخطط بلادي للسياحة الداخلية ومخطط مدائن، الغلاف الاستثماري المخصص للقطاع 396 مليون درهم.

وارتباطا كما تعلمون بقطاع السياحة، ستتم مواصلة إنجاز الأوراش المفتوحة في إطار الإستراتيجية المخصصة لقطاع الصناعة التقليدية من خلال تعزيز البنيات التحتية المتعلقة بقرى ومركبات الصناعة التقليدية وتشجيع بروز فاعلين نموذجيين، وتكثيف الترويج على الصعيدين الوطني والدولي، بالإضافة إلى تعزيز التكوين بإحداث المعهد العالي للصناعة التقليدية بمراكش، الغلاف المالي المخصص للقطاع 300 مليون درهم برسم سنة 2011.

أما فيما يتصل بالحكامة، وتكريسا للتوجهات الجديدة المتعلقة بتحديث منظومة تدبير المالية العمومية في اتجاه المزيد من النجاعة والشفافية، قامت الحكومة بإعداد تصور شامل لإصلاح القانون التنظيمي للمالية، يرتكز على تعزيز حسن أداء التدبير العمومي، وتعميق شفافية المالية العمومية وتعزيز دور البرلمان، هذا وسيتم إدراج هذا المشروع لمسطرة المصادقة خلال الأسابيع المقبلة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار الاهتمام المتواصل بالقطاعات الاجتماعية، يسعى مشروع قانون المالية إلى مواصلة دعم التضامن الاجتماعي والاعتناء بالتنمية البشرية والتشغيل المنتج والتعليم النافع والتفعيل الأمثل للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والدعم المباشر للفئات المعوزة، والعناية بالعالم القروي، والقضاء على السكن الصفيحي، وتسهيل الحصول على السكن الاجتماعي والاقتصادي، رفعا لمظاهر التهميش والفقر وضمانا لكرامة المواطن.

وهكذا، ستستمر الحكومة في دعمها لقطاع التعليم بتخصيص ما يناهز 48 مليار درهم لتمكينه من مواصلة إنجاز البرامج الاستعجالية المعتمدة بالنسبة لكل من التعليم الأساسي والثانوي والعالي قصد تكريس تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع ومواكبة الحاجيات المتنوعة والمتنامية من الموارد البشرية للنسيج الاقتصادي الوطني.

وفي هذا الإطار، سيتواصل العمل على توسيع العرض التربوي عبر بناء 1100 مؤسسة تربوية جديدة، موزعة على كل جهات المملكة، منها 624 مؤسسة في العالم القروي، أي بنسبة 57%، بناء 803 قسم دراسي جديد، بالإضافة إلى بناء 751 داخلية جديدة، منها 672 بالعالم القروي أي بنسبة 89%.

وفي مجال تنمية العرض الجامعي، سيتم إتمام توسيع المؤسسات الجامعية التابعة لجامعات الحسن الثاني بالدار البيضاء والحسن الأول بسطات، محمد الخامس والسويسي بالرباط وابن طفيل بالقنيطرة، عبد المالك السعدي بتطوان، سيدي محمد بن عبد الله والقرويين بفاس، مولاي إسماعيل بمكناس، شعيب الدكالي بالجديدة، والسلطان مولاي سليمان ببني ملال، وابن زهر بأكادير، والقاضي عياض بمراكش، ومحمد الأول بوجدة.

كما سيتم الرفع من عدد الطلبة الجامعيين ب15% ليتجاوز 420 ألف طالب برسم الموسم 2010-2011، ومضاعفة عدد الطلبة الجدد المسجلين في علوم الهندسة والتكنولوجيا والتجارة والتدبير والعلوم والتقنيات، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز مبادرة تكوين 3300 طبيب في أفق 2020.

وموازاة مع هذه المجهودات، سيتواصل العمل لإنجاز البرنامج الاستعجالي للتكوين المهني من خلال إحداث وتوسيع مراكز التكوين بالتدرج المهني في قطاعات الصناعة التقليدية والفلاحة والصيد البحري والسياحة، والتي تغطي كافة جهات المملكة، بالإضافة إلى مواكبة حاجيات التكوين للميثاق الوطني للإقلاع الصناعي من خلال انطلاق العمل بمعهد التكوين في مهن الطيران بالدار البيضاء، ومواصلة بناء 3 مراكز للتكوين في ميدان السيارات بكل من الدار البيضاء والقنيطرة وطنجة.

وسيتواصل الاهتمام بقطاع الصحة من خلال تخصيص مبلغ 11 مليار درهم لتمكينه من تنمية عرض خدمات صحية سهلة الولوج ومتوفرة وذات

جودة وموزعة بشكل متوازن على المستوى الترابي، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للجهات الصحية وتمكينها من الاستقلالية اللازمة ووسائل العمل الضرورية ومتابعة إنجاز وتأهيل وتجهيز البنيات الاستشفائية، خاصة مؤسسات العلاجات الأساسية، وتسريع وتيرة إنجاز المستشفيات الجامعية بكل من مراكش ووجدة وكذا المستشفيات المحلية بكل من الجديدة وخنيفرة وسلا وتمارة.

هذا بالإضافة إلى تكثيف البرامج الصحية لتحسين مؤشرات الصحة ببلادنا، ومنها على الأخص تلك المتعلقة بتقليص نسبة وفيات الأطفال لتعادل 32,2 لكل 1000 ولادة جديدة مقابل 40 المسجلة سنة 2008، فضلا عن مواصلة توسيع نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة وأصحاب الحرف والمهن الحرة والمستقلة.

وفي إطار جهودها لتسريع وتيرة إنجاز البرامج الرامية إلى تحسين عرض السكن الاجتماعي والسكن لفائدة الطبقات الوسطى وملاءمته مع القدرة الشرائية للأسر المستهدفة، ستعمل الحكومة على مواصلة إنجاز 63 ألف وحدة سكنية في إطار برنامج السكن أقل من 140 ألف درهم، وتوسيع ضمان الدولة ليشمل الطبقات الوسطى والمغاربة القاطنين بالخارج، زيادة على الانطلاقة القوية للبناء المرتبط بالسكن الاجتماعي.

هذا بالإضافة إلى تسريع وتيرة برنامج القضاء على دور الصفيح ومواصلة إنجاز برنامج المدن الجديدة عبر مشروعي الشرافات بجهة طنجة تطوان، الحيايطة بجهة الشاوية ورديغة، هذا وقد رصد لهذا القطاع مبلغ مالي 3.1 مليار درهم.

وفي مجال الشباب والرياضة، سيتم افتتاح المركبين الرياضيين لطنجة ومراكش ومواصلة إنشاء المركب الرياضي لأكادير والدراسات المرتبطة بإنشاء الملعب الكبير بالدار البيضاء، بالإضافة إلى تقوية بنيات الاستقبال لتأطير الشباب من خلال مواصلة إنجاز النوادي السوسيو رياضية للقرب عبر مختلف جهات المملكة بشراكة مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص، وقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي يصل إلى 1,4 مليار درهم.

وفي مجال الثقافة، سيتركز الاهتمام على متابعة إنجاز البنيات الثقافية الكبرى، ومنها المسرح الجديد ومتحف الفنون المعاصرة بالرباط، وكذا تكثيف إحداث مركبات ثقافية محلية وبناء وتجهيز المكتبات العمومية وترميم مواقع الآثار التاريخية وتقديم الدعم للأنشطة الثقافية والفنية، وقد خصص لهذا القطاع إعتمادات مالية بلغت 514 مليون درهم.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تفعيل الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي 2010-2020 من خلال المبادرات المحلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوسيع عمليات الدعاية والتسويق لمنتوجاته عبر المعارض الجهوية للتسويق وتعزيز نظام المعلومات الخاص به، بالإضافة إلى تطوير التكوين والبحث العلمي في هذا الميدان.

وفيما يخص الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وتماشيا مع التوجيهات السامية للملك محمد السادس نصره الله، فإن الحكومة عازمة على اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات لاستكمال سياسة عمومية فاعلة ومتناسقة لتدبير شؤون وقضايا مواطني المهجر، كما ستستمر في تطوير شراكتها مع تنظيمات المجتمع المدني لمغاربة العالم لمواكبة البرامج الاجتماعية والثقافية و التربوية داخل دول الإقامة.

ويندرج في هذا الإطار البرنامج الثقافي والتربوي الذي يهدف إلى خلق ظروف ملائمة لمواكبة وضمان الاندماج الإيجابي للأجيال الجديدة في بلدان الإقامة، مع الحفاظ على ارتباطهم ببلدهم الأصلي، وذلك بإحداث 7 مراكز ثقافية بكل من موريال، أمستردام، باريس، برشلونة، بروكسيل، تونس وطرابلس بمبلغ مالي يفوق 180 مليون درهم، كما يقترح هذا المشروع إعفاء جوازات السفر من واجبات التنبر بالنسبة لأطفال الجالية المغربية بالخارج الذي يقل سنهم عن 18 سنة.

وبالموازاة مع ذلك، يقترح مشروع المالية إحداث حساب خاص للنهوض بالأنشطة الثقافية لجاليتنا المقيمة بالخارج بتمويل من مساهمات الفاعلين العموميين والخواص المعنيين بتدبير ملف هذه الجالية.

وحماية للقدرة الشرائية للمواطنين، ستستمر الحكومة في دعمها لأسعار المواد الأساسية عبر نظام المقاصة، وقد رصد لهذا الغرض مبلغ 17 مليار درهم برسم سنة 2011 مع مواصلة الإصلاح التدريجي لهذا النظام لتحقيق استهداف أفضل للفئات المستحقة للدعم.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة استهداف الفئات الأكثر خصاصا من خلال تخصيص مبلغ 2,9 مليار درهم لتوسيع ولوجها للتعليم والصحة عبر توزيع 4 ملايين محفظة دراسية وتوسيع عدد المستفيدين من منح المساعدات المالية للأسر المعوزة بالعالم القروي، لينتقل إلى 660 ألف مستفيد - أي تلميذ - سنة 2011 مقابل 300 ألف سنة 2010، ورفع عدد المستفيدين من النقل المدرسي بالعالم القروي إلى 31 ألف، كما سيتم العمل على التعميم التدريجي لنظام المساعدة الطبية برفع مخصصات الأدوية إلى مليار و500 مليون درهم.

وفي نفس الاتجاه، ستواصل الحكومة عملها طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة أيده الله ونصره بشأن بلورة المحاور والاختيارات الإستراتيجية للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لفترة 2011-2015، وذلك في أفق إعطاء دفعة جديدة لهذه المبادرة وتسريع وتيرة إنجازاتها وتحسين نجاعة برامجها وضمان استمرارية واندماج مشاريعها، وقد تم رصد مبلغ 2,5 مليار درهم لهذه المبادرة برسم سنة2011.

وتجسيدا للإرادة الملكية السامية بإرساء آليات ناجعة للتضامن العائلي والتماسك الاجتماعي والتفعيل الأمثل لمقتضيات مدونة الأسرة، تمت المصادقة من طرف مجلسكم الموقر على مشروع قانون يتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على مواصلة تفعيل المخطط الإستراتيجي لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن الذي يقوم على رؤية مندمجة وشمولية، تهدف الاستجابة لانشغالات المواطنات والمواطنين، خاصة الإشكالات المتعلقة بالإقصاء والهشاشة وتشغيل الأطفال وإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيع سياسة القرب، وقد خصص لهذا القطاع إعتمادات مالية بمبلغ 585 مليون درهم.

وفي إطار العناية الخاصة التي توليها الحكومة للعالم القروي والمناطق الجبلية، فقد خصص لهذه الغاية مبلغ 20 مليار درهم، ستوجه لتسريع إنهاء البرامج المرتبطة بتوسيع ولوج السكان القرويين إلى التجهيزات والخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والكهرباء والتزويد بالماء الصالح للشرب والشبكة الطرقية والاتصالات.

كما لاحظتم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، من خلال التقييم المفصل لمسار تدبيرنا للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال السنوات الثلاث الماضية، التي طبعتها أزمة متعددة الأوجه على المستوى العالمي، يمكننا أن نعبر عن ارتياحنا للجهود الكبرى التي بذلتها الحكومة، وبذلناها جميعا، برلمانيين ومنتخبين ومهنيين ومأجورين ومقاولين.

فخلال هذه الفترة، استطعنا، لا فقط الحفاظ على مناصب الشغل، بل تمكنا من خلق مناصب شغل جديدة، أهلتنا لحصر البطالة في مستويات جد معقولة، فيما انفجرت معدلات البطالة لدى شركائنا المباشرين في الشمال، كما أهلتنا مناعتنا الاقتصادية والمالية لاقتراح خلق 18802 منصب جديد في الوظيفة العمومية برسم السنة المقبلة، وهو رقم يعكس المجهود المالي الكبير المبذول في هذا المجال تماشيا مع الانشغال العميق بمسألة التشغيل لدى الحكومة.

وفي ظل الثلاث سنوات من عمر الأزمة العالمية، نهجت الحكومة سياسة إيرادية واعية وجريئة لتحصين وحماية المواطن البسيط والفئات الاجتماعية الضعيفة من الانعكاسات الممكنة للأزمة، خاصة وأن هذه الفئات عادة ما تكون الأكثر عرضة لأداء فاتورة الأزمات.

وفي هذا السياق، حافظنا على الأجور، في الوقت الذي لجأت فيه بلدان عديدة إلى تقليصها، وحصنا القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الارتفاع المسجل في معدل الدخل، ومن خلال حصر التضخم في مستوياته الدنيا، ومن خلال الاعتمادات الضخمة لدعم المواد الاستهلاكية، ومن خلال إطلاق برنامج الدعم المباشر للفئات المعوزة.

وفي ظل ثلاث سنوات من عمر الأزمة العالمية كذلك، عملنا على حماية التوازنات الاجتماعية بدعم قطاعات الخدمات العمومية من تعليم وصحة وكهرباء وماء وطرق قروية لفك العزلة والاهتمام بالمناطق الجبلية وتدعيم لبرامج القرب من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

لن أعيد سرد كل التفاصيل في هذا المجال ما دامت المعطيات الواقعية تؤكد المنحى المتوازن للسياسة الحكومية.

وعلى نفس المنوال، ستواصل الحكومة التزامها بحماية مناصب الشغل والقدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة البطالة وتوفير سبل العيش الكريم لكافة المواطنين، وذلك عبر التركيز الصارم على توجيه الجهود نحو الاستثمار بدرجة أولى باعتباره الضمانة الأولى لتحقيق النمو الذي سيؤهلنا للوفاء بالتزاماتنا الاجتماعية، علما أن الفرضيات التي اعتمدناها تبقى مشجعة، فقد انبنى هذا المشروع على توقعات بتحقيق نسبة نمو تعادل 5%، 2% كمعدل للتضخم، 75 دولار للبرميل كمتوسط لسعر البترول، و600 دولار كمتوسط لسعر الطن من الغاز السائل، و8,5 دراهم كمتوسط لسعر صرف الدولار مقابل الدرهم، فيما ستتراجع نسبة عجز الميزانية المتوقعة إلى 3,5% مقابل 4% سنة 2010 وفق المنظور الذي تقدمت به أمام مجلسكم الموقر خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2010.

غير أن تحقيق هذه الأهداف وأولوياته، يضعنا جميعا أمام مسؤولية التحلي بالحذر والاستعداد لكافة الاحتمالات، أمام استمرار اضطراب الظرفية العالمية وتقلبات الأسعار في أسواق المنتوجات الطاقية والغذائية وأسواق العملات.

إن الحكومة عازمة على الاستمرار في دعم النمو والاستثمار والحرص على التوازنات المالية باعتباره البوابة الرئيسية لدعم مكتسباتنا الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص الشغل والدفع بالتنمية البشرية، وهي رهانات تستدعي انخراط كافة الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين للمضي قدما نحو بناء وتحقيق المشروع التنموي الديمقراطي الذي تسعى بلادنا جاهدة لبنائه كمشروع أصيل ومتميز في المنطقة.

وإذ تبقى الحكومة رهن إشارتكم لتقديم كافة التوضيحات الضرورية لإثراء النقاش الجدي والمثمر حول مضامين هذا المشروع، نتمنى لعملكم التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير على عرضه.

انتهت الجلسة الأولى، ونمر مباشرة للجلسة الثانية تأسيسا على قرار المكتب وعلى قرار ندوة الرؤساء.